

ان يجعل الكلام مجازاً أو استعارة وهو الوجود العقلي والوجود الشبهي والحنبلي مضطر اليه وقائل به قد سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يبتدأون يقولون ان أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط . أحدها قوله صلى الله عليه وسلم الحجر الأسود بين الله في الارض . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم اني لأجد نفس الرحمن من قبل المين فانظر الآن كيف أول هذا حيث قام البرهان عنده على استحالة ظاهره فيقول الممين تقبل في المادة تقريباً الى صاحبها والحجر الأسود يقبل أيضاً تقريباً الى الله تعالى فهو مثل الممين لا في ذاته ولا في صفات ذاته ولكن في عوارضه فسمى لذلك ميمناً وهذا الوجود هو الذي سميته الوجود الشبهي وهو أمد وجوه التأويل فانظر كيف اضطر اليه أئمة الناس عن التأويل وكذلك لما استحال عنده وجود الأصبعين لله تعالى حساً اذ من قش عن صدره لم يشاهد فيه أصبعين فتأوله على روح الأصبعين وهي الأصبع العقلية الروحية أعنى ان روح الأصبع ما به يتيسر قلب الأشياء وقلب الانسان بين لمة الملك ولة الشيطان وهما قلب الله تعالى القلوب فكفى بالأصبعين عنهما وانما اقتصر أحمد بن حنبل رضي الله عنه على تأويل هذه الأحاديث الثلاثة لانه لم يظهر عنده الاستحالة الا في هذا القدر لانه لم يكن ممعنا في النظر العقلي ولو أمعن لظهر له ذلك في الاختصاص بجهة فوق وغيره مما لم يتأوله . والاشعري والمعتزلي لزيادة بجهتها تجاوزاً الى تأويل ظواهر كثيرة وأقرب الناس الى الحنابلة في أمور الآخرة الاشعرية وفقهم الله فانهم قرروا فيها أكثر الظواهر الا يسيراً . والمعتزلة أشد منهم توغلاً في التأويلات وهم مع هذا - أعنى الاشعرية - يضطرون أيضاً الى تأويل أمور كما ذكرناه من قوله انه يؤتى بالموت في صورة كبش املح وكما ورد في وزن الاعمال بالميزان فان الاشعري أول وزن الاعمال فقال توزن صحائف الاعمال ويخلق الله فيها أوزاناً بتدرج درجات الاعمال وهذا رد الي الوجود الشبهي البعيد فان الصحائف أجسام كتبت فيها رقوم تدل بالاصطلاح على أعمال هي اعراض فليس الموزون اذا العمل بل محل نقش يدل بالاصطلاح على العمل . والمعتزلي تأول نفس الميزان وجعله كناية عن

سبب به ينكشف لكل واحد مقدار عمله وهو أمد عن التصرف في التأويل بوزن الصحائف وليس الغرض تصحيح أحد التأويلين بل أن تعلم ان كل فريق وان بالغ في ملازمة الظواهر فهو مضطر الي التأويل الا ان يجاوز الحد في العبادة والتجاهل فيقول الحجر الأسود يمين الله في الارض . والموت وان كان عرضاً يستحيل فينتقل كبشاً بطريق الانقلاب . والاعمال وان كانت اعراضاً وقد عدت فتنتقل الى الميزان ويكون فيها اعراض هي الثقل ومن ينتهي الى هذا الحد من الجهل فقد انزعج من ربة العقل

فصل

فاسمع الآن قانون التأويل فقد علمت اتفاق الفرق على هذه الدرجات الخمس في التأويل وان شيئاً من ذلك ليس من حيز التكذيب واتفقوا أيضاً على ان جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على استحالة الظاهر والظاهر الاول هو الوجود الذاتي فانه اذا ثبت تضمن الجميع فان تعذر فالوجود الحسي فانه ان ثبت تضمن ما بعده فان تعذر فالوجود الخيالي أو العقلي وان تعذر فالوجود الشبهي المجازي ولا رخصة للمدول عن درجة الى مادونها الا بضرورة البرهان فيرجع الاختلاف على التحقيق الى البراهين اذ يقول الحنبلي لا برهان على استحالة اختصاص البارئ بجهة فوق ويقول الاشعري لا برهان على استحالة الرؤية وكأن كل واحد لا يرضى بما ذكره الخصم ولا يراه دليلاً قاطعاً . وكيف ما كان فلا ينبغي ان يكفر كل فريق خصمه بأن يراه غلطاً في البرهان نعم يجوز أن يسميه ضالاً أو متبدعاً . أما ضالاً فمن حيث انه ضل عن الطريق عنده . وأما متبدعاً فمن حيث انه ابتدع قولاً لم يمهده من السلف الصالح التصريح به اذ المشهور فيما بين السلف ان الله تعالى يرى . فقول القائل لا يرى بدعة وتصريحه بتأويل الرؤية بدعة بل ان ظهر عنده ان تلك الرؤية معناها مشاهدة القلب فيبني ان لا يظهره ولا يذكره لأن السلف لم يذكره لكن عنده هذا يقول الحنبلي اثبات التوفيق لله تعالى مشهور عند السلف ولم يذكر أحد منهم ان خالق العالم ليس متصلًا بالعالم ولا منفصلاً ولا داخلاً ولا خارجاً وان الجهات الست خالية عنه وان نسبة جهة فوق اليه كنسبة جهة تحت .

